● أخبار قصيرة

سياسي باكستاني: واشنطن تفضل مصالحها على السلام

في ردة فعل على البيان المشترك بين باكستان والولايات المتحدة حول محادثات مكافحة الإرهاب، قال "محسن داور" عضو البرلمان الباكستاني السابق: "هذا تكرار لنفس دائرة 'خلق العنف لمواجهته'".
وأضاف: "تفضل الولايات المتحدة المصالح الاستراتيجية على السلام، بينما تلعب باكستان دور مقاول حربي، وليس السلام على رأس أولوياتها".
وأكد "سيد حيدر شاه" مساعد وزير الخارجية الباكستاني لشؤون الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، و"إليزابيث ريتشارد" منسقة مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية الأمريكية، بعد محادثات مكافحة الإرهاب في بيان مشترك، على تعاون البلدين لمواجهة التهديدات الإرهابية بما في ذلك مواجهة داعش خراسان وتحريك طالبان باكستان.
وأضاف داور أيضًا: "في الهجوم الأخير لطائرة مسيرة في وزيرستان الجنوبية، قُتل خمسة مدنيين بينهم نساء وأطفال".

فرنسا بصدد تقديم المزيد من الأسلحة لأوكرانيا

في الوقت الذي يتم فيه إرسال موجة جديدة من الأسلحة من قبل الدول الغربية إلى كييف، أعلن قصر الإليزيه أن فرنسا ستسلم مساعدات عسكرية إضافية لأوكرانيا في الأيام والأسابيع القليلة القادمة.
وأعلن الإليزيه بعد اتصال هاتفي بين رئيسي فرنسا وأوكرانيا في بيان له، أن ماكرون شدد على عزم باريس على تقديم الدعم اللازم لكييف.
وامتنع أحد مسؤولي الإليزيه عن تقديم مزيد من التفاصيل حول ما قد تكون عليه الشحنات التي ستُرسل من فرنسا إلى أوكرانيا.

اليابان: لا يمكن تعيين ممثل خاص لأفغانستان دون موافقة طالبان

في لقائه مع "أمير خان متقي" وزير خارجية طالبان، اعتبر "تاكويوشي كورمايا" سفير اليابان في أفغانستان مشاركة ممثلي هيئة الحكم الأفغانية في اجتماع الدوحة ٣ أمرًا مهمًا، وأكد أن تعيين ممثل خاص لأفغانستان دون رأي طالبان ليس واقعيًا. ووفقًا للبيان الصادر عن وزارة خارجية طالبان، اعتبر متقي أيضًا في هذا الاجتماع مرة أخرى أن عدم تعيين ممثل خاص لأفغانستان أمر عديم الفائدة.
وشدد أيضًا على ضرورة إيجاد آليات جديدة للتفاعل مع كابول في مختلف المجالات.

رغم تطورها الملحوظ

ماهي التحديات التي تواجه العلاقات التجارية الهندية الروسية؟

الوفاق/ منذ عام ٢٠١٠، تطورت الشراكة الاستراتيجية الخاصة والممتازة بين الهند وروسيا على أساس متين من التاريخ القوي وحافظت عليها بواسطة الضرورات السياسية. دعمت روسيا انضمام الهند إلى منظمة شنغهاي للتعاون ودعت إلى إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وإدراج الهند في هذه المجموعة، معترفة بذلك على نطاق واسع بالدور المتنامي للهند في الساحة الدولية.
على مدى العقد الماضي، أشار "التوجه نحو الشرق" لسياسة روسيا إلى الطموحات لإعادة ضبط علاقاتها الاقتصادية مع البلدان الآسيوية لموازنة الترابطات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، تم تحديد سرعة ونطاق التحول بشكل كبير بالقدرة على الحفاظ على الروابط الاقتصادية مع الغرب، التي تناسب جميع الأطراف. أصبح التفاعل المعقد بين القدرة والرغبة في السياسة الخارجية الروسية واضحًا بشكل جلي قبل عامين، بعد أحداث ٢٤ فبراير. عمل الصراع في أوكرانيا، الذي يعد نقطة تحول، على تحفيز النخب السياسية الروسية لتنويع وتوجيه نظرها نحو الهند. في السابق، كانت كل من الهند وروسيا بطيئتين في تحويل العلاقات الوثيقة السياسية إلى تعاون اقتصادي ملموس مع التجارة الثنائية الراكدة. باستثناء مجالات التعاون التقليدية في القطاعين العسكري والطاقة، كان العمل التجاري الروسي والهندي راكدًا ومترددًا للغاية في اتخاذ خطوات حاسمة نحو بعضهما البعض. في الوقت الحالي، على الرغم من مرونة معينة في العلاقات التجارية، أدى القلق المنتشر وسط عدم اليقين السياسي والاقتصادي إلى فترة توقف للمشاريع الاستراتيجية المرغوب فيها للغاية، مثل ممر النقل الدولي الشمالي-الجنوبي واتفاقية التجارة الحرة بين الهند واتحاد الاقتصادي الأوراسي. هذا الوضع يقيد بشكل كبير هامش المناورة.

التعاون التجاري وسط عدم اليقين الجيوسياسي

عززت التطورات التي رافقت بداية هذا العقد أصوات من نادوا بالاعتماد على الذات واستبدال الواردات. أثارت جائحة كوفيد-١٩ اضطرابات في سلاسل التوريد، مما أثر بشكل خاص على إنتاج الإلكترونيات المطلوبة، وبعد ذلك بوقت قصير، أدى الصراع في أوكرانيا، إلى جانب التوترات في علاقات روسيا مع الغرب، إلى ارتفاع مؤقت ولكن ملموس للغاية في أسعار الطاقة وتكاليف الأسمدة مما أثر أيضًا على الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية، ولا سيما الذرة والشعير والقمح وزيت عباد الشمس.
في الوقت نفسه، أصبحت الأحداث الجارية اختبارًا لمتانة الروابط الاقتصادية بين الهند وروسيا. في عام ٢٠١٩، حددت البلدان هدفًا طموحًا لزيادة مستوى التجارة الثنائية من ١٠ مليارات دولار إلى ٣٠ مليار دولار بحلول نهاية عام ٢٠٢٥. تم تجاوز الهدف في السنة المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٣، حيث ارتفعت التجارة الثنائية القانونية الإجمالية إلى ٤٩ مليار دولار، مدفوعة بزيادة واردات النفط الروسي بأسعار مخفضة بستة أضعاف. هذا يمثل ٦٢,٨٪ من التجارة الثنائية و١٩,٢٪ من إجمالي واردات الهند من النفط. حتى الآن تظهر البيانات أن الأرقام من المرجح أن تتجاوزها في العام المقبل. من أبريل إلى ديسمبر ٢٠٢٣، استوردت الهند نفطًا روسيًا بقيمة ٣٤,٤ مليار دولار، مما يشكل نحو ٣٤٪ من جميع واردات النفط الخام. يسلط الأداء القوي الضوء على مرونة ملحوظة للتكيف مع الظروف غير المواتية والعقوبات الثانوية، حيث يتم إجراء حصة كبيرة من التجارة من خلال "أساطيل الظل" و"المناطق الرمادية" للتجارة البحرية الدولية فضلاً عن أطراف ثالثة مثل سنغافورة والإمارات العربية المتحدة وتركيا. أصبحت موانئ سيكا وفاديناز الهندية أكبر المحاور المحورية لاستقبال النفط الروسي.
من ناحية، يبدو الوضع الراهن مفيدًا للطرفين، حيث يوفر إحساسًا بالاطمئنان لكليهما. تعد أولوية الهند لتعزيز أمنها الطاقي أمرًا بالغ الأهمية، نظرًا لأن زيادة بسيطة قدرها دولار واحد فقط لكل برميل في أسعار النفط الخام قد تؤدي إلى ارتفاع سنوي في عجز الحساب الجاري بنحو ٢ مليار دولار. علاوة على ذلك، تحقق البلاد أرباحًا كبيرة من قطاع تكرير النفط وتصدير منتجات البترول إلى الأسواق الأوروبية.
إلى هذا الحد، شهد حجم صادرات الهند من وقود الديزل إلى هولندا زيادة عدة أضعاف وبلغ ١٢,٥ مليار دولار وإلى تركيا بنسبة ٥٤٪ ، متجاوزًا ٣ مليارات دولار. وبالمثل، تشكل شحنات زيت الديزل والكيروسين الفئتين الرئيسيتين لصادرات الهند إلى فرنسا، البالغة ١,٢ مليار دولار. "العالم ممتن للهند لشرائها النفط الروسي"، هذا ما عكسه الملاحظة الأخيرة التي أدلى بها الوزير الهندي هارديب سينغ بوري بشكل واضح.
ومع ذلك، قد يكون هذا الهدوء مضللاً، حيث يجعل هذا الوضع التجارة الثنائية معرضة للعوامل الخارجية، أي تقلبات السوق والقرارات المدفوعة سياسيًا. ونتيجة لذلك، يؤدي هذا غالبًا إلى مزيد من التعقيدات اللوجستية وارتفاع أسعار المنتجات الاستهلاكية. وسط انجراف تدريجي ولكن واضح نحو البركة التكنولوجية الأمريكية، أصبحت الشركات الهندية حذرة من الانخراط في مشاريع تعاون مع روسيا. علاوة على ذلك، لم يقابل الزيادة في الواردات من روسيا زيادة مماثلة في الصادرات الهندية، لايؤدي عدم التوازن في التجارة الثنائية سوى تفاقم المشكلة المزمنة للعجز التجاري.

> يشير «التوجه نحو الشرق» لسياسة روسيا إلى الطموحات لإعادة ضبط علاقاتها الاقتصادية مع البلدان الآسيوية

عقبات في الطريق

تكشف البيانات أن الفائض البالغ ٦ مليارات دولار خلال السنة المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ تم دفعه بفائض في واردات الأسمدة وزيت عباد الشمس والألماس. ومن المثير للاهتمام، أن هيكل السلع المستوردة لم يخضع للتغيير، مع تعزيز ملحوظ للفئات الرئيسية. أحد أسباب ذلك هو الانخفاض الملحوظ في واردات المنتجات الفلزية. قد يؤثر القرار الأخير لمجموعة السبع بحظر الواردات غير المباشرة للألماس الروسي اعتبارًا من ١ مارس على مستوى التجارة الثنائية، حيث تعتبر روسيا مصدرًا رئيسيًا للمواد الخام لصناعة الألماس الهندية. ونظرًا لأن البلاد تساهم بنسبة تصل إلى ٣٥٪ من سوق الألماس العالمية، فمن المرجح أن يؤدي القرار إلى زيادة التجارة غير المنظمة وبالتالي ارتفاع الأسعار للمستهلكين على المدى المتوسط.
أما الصادرات إلى روسيا فهي أكثر تنوعًا، على الرغم من أنها أكثر تواضعًا من حيث القيمة حيث تبلغ حوالي ٣,١ مليار دولار. على الرغم من انخفاض متوقع في شحنات الشاي والأدوية والمستحضرات الغذائية والمنتجات الكيميائية العضوية هذا العام، هناك زيادة معينة في إنتاج قطاعي البناء والمعادن.
إن الادعاء بأن المشكلة الرئيسية للتجارة الثنائية تنبع فقط من واردات الطاقة أمر قصير النظر. يظهر حجم صادرات الهند أن البلاد لم تكتشف بعد مكانا لها في السوق الروسية. هناك عدة عوامل تساهم في هذا المأزق. أولاً، اللوجستيات - يعمل ممر التجارة INST أكثر نظريًا منه عمليًا. ثانيًا، هناك خطر أن تواجه الشركات الهندية عقوبات ثانوية. ثالثًا، لا يعمل نظام الدفع بالروبل والروبية بشكل صحيح. يُقال إن بعض العمليات تتم من خلال الدرهم الإماراتي واليوان الصيني ودولار سنغافورة، لكن البلدان ليست بمنأى عن الضغط الغربي.
وبالنظر إلى ما سبق، فمن غير المرجح التغلب على عدم التوازن في التجارة الثنائية القانونية بينما لا تزال العقوبات سارية. هناك حاجة واضحة لتغيير نموذجي في العلاقة من صيغة "البائع-المشتري" إلى أساس أكثر استراتيجية.

مجالات لتعزيز التعاون

يبدو أن البلدان لديها وجهات نظر متباينة حول أساسيات التعاون الاستراتيجي. إذا كانت في كثير من الحالات بالنسبة لروسيا، كانت العوامل السياسية هي الأساس والحافز للتفاعل الاقتصادي، فإن الهند تعطي الأولوية لتعزيز الروابط السياسية مع الدول المرتبطة عن كثب بالتجارة. إن نقص التكامل الذي يغذيه اتخاذ تدابير حماية من قبل الطرفين يمكن الاعتراف به على أنه واحدة من أبرز مشاكل العلاقات الاقتصادية الثنائية. لزيادة الترابط التجاري، يحتاج المرء إلى جرأة للتنازل عن شيء ما. قد يتطلب تدهور المشهد السياسي ضمانات أكثر مصداقية. ماذا يمكن أن يكون ضمانًا في السياق الحالي؟
يمكن تحقيق تحسينات في العلاقات التجارية بين الهند وروسيا من خلال إنشاء وتعزيز الأساس الذي تستند إليه. أولاً، تحتاج البلدان إلى توسيع التعاون في مجال الاستثمار. وفضلاً عن قطاع الطاقة، فإن إنشاء مشاريع مشتركة في مجال الصناعات المعدنية والهندسة الميكانيكية والصيدلانية، بما في ذلك في بلدان ثالثة، واعد. ثانيًا، وسط الاهتمام المتزايد بهذا الاتجاه في كل من روسيا والهند، قد تكون مسارًا آخر مهمًا هو التعاون العلمي والتكنولوجي والتعليمي في مجالات التكنولوجيا الحيوية والزراعة وإنتاج النفط والغاز، فضلاً عن التكنولوجيا الفائقة والفضاء وقطاع تكنولوجيا المعلومات والعلوم الأساسية. ولمعالجة التحديات الراهنة، تحتاج النخب السياسية والتجارية في كلا البلدين إلى تحديد "نقاط النمو" والمجالات الواعدة للتعاون على مدى ١٠-١٥ عامًا. يتطلب تطوير مثل هذا الحوار إنشاء آليات تنسيق واستثمار ثنائية في قطاعي التكنولوجيا والتعليم. من المرجح أن إنشاء صندوق روسي هندي مشترك للابتكار سيعطي دفعة للعلاقات الاستراتيجية الثنائية، وسيخفف جزئيًا أيضًا من تحديات الدفع في التجارة الثنائية.

> يبدو أن روسيا و الهند لديهما وجهات نظر متباينة حول أساسيات التعاون الاستراتيجي